



المحاضرة الخامسة: الدورات الاقتصادية

1- مفهوم الدورات الاقتصادية :

يقصد بها تلك التذبذبات المتكررة أو الموجات من الصعود والهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي عبر السنين، والتي تصيب متغيرات الدخل، ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار.

2- مراحل الدورات الاقتصادية: تمر الدورات الاقتصادية بعدة مراحل نلخصها كالتالي:

2-1 مرحلة الانكماش:

وقد سماها آخرون بالتوسع أو الاستعادة، وفيها يميل المستوى العام للأسعار للثبات، أما النشاط الاقتصادي يزداد ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاعف المخزون السلعي، وتزايد الطلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون.

2-2 مرحلة الرواج:

يطلق عليها القمة وتتميز بتزايد حجم الانتاج الكلي بمعدل سريع، مما يزيد من حجم الدخل ومستوى التوظيف وهذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار، نتيجة لزيادة الطلب على كل من السلع الانتاجية والاستهلاكية، ومن سمات هذه المرحلة التوسع الملحوظ في الائتمان المصرفي ارتفاع سعر الفائدة

2-2 مرحلة الركود:

أو مرحلة الأزمة وهي تتميز بهبوط الأسعار حيث تطلب البنوك القروض الممنوحة، رفع سعر الفائدة خفض حجم الانتاج والدخل زيادة معدل البطالة، زيادة مخزون السلع، زيادة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

2-3 مرحلة الكساد:

وأطلق عليها مصطلح القاع، كونها تعبر عن الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي الذي يصبح سيئا بدرجة كافية حيث تنخفض الأسعار، وتنتشر البطالة، ويصبح هناك كساد في التجارة والاقتصاد.

3- أنواع الدورات الاقتصادية:

هناك أنواع مختلفة للدورات منها ما يتم تقسيمه حسب المدة الزمنية ومنها حسب طبيعة القطاعات وهناك تقسيم آخر حسب اختلاف الأسباب وفيما يلي البعض منها:

3-1 دورة كيتشن: تستمر لمدة أربعين شهرا، وتحدث نتيجة لتذبذب الحصص النسبية للإنتاج والتجديدات الفنية في الاستثمار، والتناسب العكسي بينهما نتيجة لتنافسهما على الحصص.

3-2 دورة جوغلر: وتسمى أيضا بدورات الإنتاج الثابت، وهي تستمر حوالي عشر سنوات، ومن اسمها فهي تتعلق بالأصول الثابتة وبالسلع الاستهلاكية المعمرة.

3-4 دورة كوندرا تيف : نسبت هذه الدورة الى الاقتصادي الروسي كوندرا تيف، وهي دورة طويلة الأجل وتتراوح بين 60 الى 70 عاما، وتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي اذ أن الطلب الفعال لا يستطيع مجابهة العرض كما حدث في الكساد العالمي الكبير (1929-1933).

4- أسباب الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

تعود أسباب حدوث الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي الى:

أ- انه اقتصاد سوق وأن غرض الإنتاج فيه هو اشباع حاجات غير محدودة فالمنتج ليس لديه المعلومات الكافية عن حجم السوق أو الطلب الكلي فيصبح هنالك اختلال في التوازن في السوق بين العرض الكلي والطلب الكلي.

ب- أنه اقتصاد نقدي وائتماني له قدرة على توفير سيولة كاملة وزيادة في كمية المعروض النقدي

مما تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي يدفع المنظمين ورجال الأعمال الى الاقتراض

والتوسع في استثماراتهم وقد يحصل العكس ولأسباب عدة منها: عندما تخفض البنوك قروضها

للمستثمرين وبالتالي ينخفض حجم الانفاق الاستثماري ومنه يقل الطلب الكلي فتظهر البطالة اذا

فالاقتصاد الرأسمالي يمر بدورتين هما دورة الإنتاج ودورة الأعمال وأن الغرض الأساسي للنظام

الرأسمالي هو تحقيق الربح لذلك فان الأسعار تأخذ دورا كبيرا كمنظم للسوق والإنتاج لذلك سوف

يجري الإنتاج بغض النظر عن احتياجات السوق وبالتالي تواجه حركة الأعمال اختلال بطريقة

تلقائية تتحول بموجبها دورة الإنتاج الى دورة اعمال ناتجة عن تناقض بين قدرتها الإنتاجية

والاستخدام الكامل للموارد المتاحة ينعكس على التوازن الاقتصادي وظهر هناك تفاوت بين القدرة

على الإنتاج من جهة وانخفاض في القدرة على تصريف المنتجات نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية

للمستهلك وسوء توزيع الدخل من جهة أخرى، عندئذ تبدأ الدورة بالكساد مصحوبة بمزيد من البطالة والتضخم وتجميد الأجور واخضاع العديد من الدول ذات الموارد الاقتصادية لسيطرتها خاصة في آسيا و إفريقيا وكان ذلك جزء من خطة تخفيف الركود والبطالة في هذا النظام.

5- خصائص الدورات الاقتصادية:

تتصف الدورات الاقتصادية بخصائص يمكن أن نلخصها في :

- أنها ذات طبيعة دورية: فالدورات الاقتصادية تتحدد بشكل دوري وخلال فترات منتظمة رغم أن الفترة الواحدة كانت غير دقيقة، إلا أن درجة الانتظام كافية لتوضيح دورية الدورات الاقتصادية، ويجمع الاقتصاديون على أن تلك الدورات تأخذ فترة تمتد ما بين 7-10 سنوات لتكمل دورتها.

- أنها ذات طبيعة عامة وشاملة: بسبب العلاقة الشمولية التي تربط بين مؤسسات الأعمال واعتبار أن الاقتصاد وحدة واحدة، فإن أي مؤسسة تواجه اخفاق أو ركود، فهذا يعني تأثير بقية المؤسسات العاملة في السوق بشكل متسلسل ومنتالي، وهذا ما ينطبق أيضا على مستوى القطاعات والفعاليات الاقتصادية المختلفة في القطاعين العام والخاص.

6- نظريات الدورة الاقتصادية: هناك عدة نظريات قامت بتفسير الدورات الاقتصادية أهمها:

• نظرية المناخ:

حسب هذه النظرية هناك دورات تحدث في المناخ، ولعدد من السنوات يكون هناك دورة ايجابية تعقبها دورة سلبية، وهذه التغيرات قد تؤدي الى التغيرات في الانتاج الزراعي، لذلك تكون هناك سنوات وفيرة في المحصول يتبعها سنوات فقيرة.

• نظرية سيسموندي :

يرى سيسموندي أن سبب الأزمة يعود الى الاستهلاك الضعيف، أو الى عدم اشباعه. وقد استند في ذلك الى أفكار آدم سميث الأساسية، التي ترى أن التوافق بين الانتاج والاستهلاك، وأن الانتاج دالة في الدخل. لذلك فهو يرى أن الأزمة تحدث عن الاختلال في هذا التناسب.

• النظرية الماركسية:

يفسر ماركس الأزمات الاقتصادية بأنها تناقضات رئيسية، تحدث في الاقتصاد الرأسمالي والتي تسبب حدوث الأزمات الدورية العامة، حيث أكد أن التناقض في الانتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج، والملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج هو سبب الأزمة.

• النظرية الكنزوية:

يعتقد كينز أن قوى السوق تخذى نفسها ذاتيا وهو ما يدفع بالاقتصاد الوطني الى التقلب بين الكساد والرواج التضخمي، ويعد الاستثمار الخاص المحرك الرئيسي في نظرية كينز عن الدورة الاقتصادية، فالتوسع الاقتصادي يزيد بسرعة ليتحول الى رخاء (المضاعف)، لأن الاستثمار يستجيب وينمو بسرعة داعما القطاعات الاقتصادية الأخرى، وينتهي الانكماش الاقتصادي بحدوث الكساد، وذلك لأن الانخفاض البسيط في معدل الاستهلاك، يؤدي الى خفض معدل الاستثمار الجديد (أثر المعجل). وتفترض هذه النظرية أن الاستثمار حساس لدرجة تجعله يستجيب لكل تغير في القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهو يعد القوة المحركة للدورات الاقتصادية. ويجب أن نأخذ بالاعتبار أن المخزون (الذي هو جزء من الاستثمار) يتقلب خلال الدورة ذلك أن خلال الاتجاه التصاعدي للدورة يميل المخزون الى الانخفاض، وذلك لأن المنتجون غير قادرين على تلبية الزيادة في الطلب، والعكس صحيح في حالة الاتجاه الهابط للدورة.

• النظرية الحديثة:

ان التفاعل بين المضاعف والمعجل، هو الذي يزيد التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي. فالارتفاع التلقائي في مستوى الاستثمار الثابت يزيد من حجم الدخل بقدر معين، والارتفاع في الدخل الكلي يسبب ارتفاعا آخر في الاستثمار بفعل تأثير المعجل، ومنه فالاستثمار يؤثر على الدخل ، والدخل بدوره يؤثر على الخطط الاستثمارية.

7- معالجة الدورات الاقتصادية:

هناك استراتيجيتين لمواجهة الدورات الاقتصادية يمكن تلخيصها في :

الاستراتيجية النشطة :

وتقوم على تحولات جادة في سياسات نقدية ومالية ، ففي فترات الركود يوجه البنك المركزي ادواته التقليدية (السوق المفتوحة، سعر الخصم ، الاحتياطي القانوني) لزيادة عرض النقود وفي نفس الوقت ، تقوم السلطات المالية بزيادة الانفاق الحكومي من جانب وتخفيض الضرائب من جانب اخر ، والعكس في فترات الرخاء التضخمي وتتسق هذه السياسات مع ادوات الاستقرار التلقائية والتي

بموجبها تتغير مستويات الانفاق الحكومي ومعدلات الضرائب بهدف استقرار الطلب الاجمالي قريب من المستوى الناتج عند التشغيل الكامل.

الاستراتيجية غير النشطة :

تقر هذه الاستراتيجية ان الية التعديل الذاتي (من خلال ادوات الاستقرار التلقائية) للاقتصاد ستكون كفيلة بتجنب التقلبات الدورية وتبنى هذه الاستراتيجية على قاعدة النمو النقدي (الثابت) لفريدمان والتي تنص على أن زيادة عرض النقود بأقل من معدل النمو الناتج الحقيقي يعني تقلص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي وبالتالي فان السياسة النقدية على تفعيل التأثير التحديدي على فترة الرخاء التضخمي ، وبالمقابل فان زيادة عرض النقود اكثر من معدل الناتج الحقيقي ستعمل على تعديل اتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم وهكذا تقوم الاستراتيجية الغير ناشطة على أسلوب توقف ثم تحرك وذلك بدلا من كبح صناع القرار للعارض النقدي بقوة بعد عدة مرات من توسع ومن ثمة زيادة التضخم المتولد مما يدفع بالاقتصاد الى الركود.